سيد القصير رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية :

مشكلة التمويل ليست المشكلة الوحيدة لتشغيل عجلة الإنتاج

من منطلق تفعيل دور المصارف المصرية فى تنمية مصر والعمل على ريادتها كان لابد ان يكون لنا هذا الحوار مع أحد الخبراء المصرفيين والمشهود له بالكفاءة والتفانى فى العمل حتى أصبح رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية الاستاذ / سيد القصير .
وفى البداية حدثنا سيادته عن نفسه فقد عمل فى القطاع المصرفى منذ حوالى ٣٤ عام معظمهم كانت فى قسم الائتمان والمشروعات الصغيرة فكانت بداية العمل فى البنك الاهلى منذ ٣١ عاما ثم انتدابى من البنك الاهلى الى بنك التنمية الصناعة فى شهر سبتمبر ٢٠١١م ليكون رئيس مجلس ادارة البنك .

■ بطاقة تعارف عن بنك التنمية الصناعية بكل مجالاته المختلفة ؟

●● منذ بداية انشاء البنك كان متخصصا ثم تم دمجة مع بنك العمال فى الفترة الاخيرة وأصبح بنك شامل يقدم كل الخدمات المصرفية وتتلخص سياسة البنك فى ثلاث محاور رئيسية :

أولها- الاهتمام بالعملاء فى قطاع الصناعة القائمة ومعالجة موقف المصانع المتعثرة

ثانيا – تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هو ثانى بنك مقرض من خلال الصندوق الاجتماعى

ثالثا – الاهتمام بالبيئة المنتجة فى المجالات المتعددة فإن قبل أن البنك لايقدم الا فى مجال الصناعة فقط هذا مفهوم خاطئ لابد العلم بأنه يقدم خدماته فى كافة المجالات ويغطى كافة الخدمات

■ ماالهدف من هذه المحاور الثلاث وكيف يتم تفعيلها بشكل تقنى يحقق نتائج ايجابية؟

●● أولا حتى يتحقق النمو المطلوب للبنك ويستطيع أن يعطى رسالة ويقدم خدمات شاملة،.

فكان التركيز على قطاع الصناعة لأنه من أهم الموارد فى الناتج القومى وظهرت نتائج هذا فهناك معدلات نمو كبيرة فى قطاع الشركات الممولة – كما دخلنا أيضا فى قروض صغيرة مع قروض كبيرة حيث تم عمل اتفاق مع الصندوق الاجتماعى بحوالى ١٠٠ مليون جنيه والهدف من ذلك إعطاء رسالة بأن البنك موجود فى القطاع الصناعى ويمارس النشاط حتى وأن كان حجم حصته أقل إلا أنه مازلنا نقول أن أى مشروع قومى لايأتى بالشعارات ولكن بالعمل نستطيع أن نساهم فى حل مشكلة البطالة والقدرة على الوصول الى المناطق العشوائية والمساهمة أيضا فى تخفيف العبئ على الاستيراد والمساهمة فى كيفية المحافظة على موارد البلد هى فى حاجة للاهتمام على كافة الجهات .

وعلى صعيد الديون المتعسرة بدأنا بالاتصال بالعملة المتعسرين التى وصلت مديونيتهم الى ٦٠٠ مليون فتجهنا عن طريق برنامج تسويات لحل وتسوية هذه المديونيات واملنا معالجة مشكلة المصانع المتعسرة والمتوقفة ككل ويمكن من خلال زيادة الناتج القومى الوصول لتحقيق الأستقرار الاقتصادى والحد من البطالة كما أن رجوع هذه المصانع للعمل والانتاج مرة أخرى هام جدا لزيادة الثقة بين رجال الصناعة وبين البنوك من أجل المحافظة على كيان وثروات رجال الأعمال

وبالنسبة للبنك رجوع أموال عاطلة للأنتاج مرة اخرى وإعطاء صورة جيدة عن البنك للمجتمع .

لكن المشكلة للمصانع المتوقفة هى ليست مشكلة تمويلية من الدرجة الاولى قد تكون لاسباب أخرى ترجع الى الترخيص أو أشتراطات بيئية أو صدور أحكام من جهه أخرى أو يرجع الى خروج شركاء مؤثرين.

لذلك لايستطيع البنك حل هذه المشاكل خاصة وأن تم الوصول الى حل المشكلة التمويلية ستظل باقى المشكلات معطلة عن البدأ فى الانتاج – ايضا ضرورة ان يكون العميل قادرعلى تحقيق نمو اقتصادى مناسب حتى يستطيع اعادة التشغيل

وبالنسبة لقطاع التجزئة المصرفية فقد طورنا فى قطاع المخابز والصيادلة والبيطرى والصناعات الغذائية وقروض الموظفين .

وعن البنية التحتية انشأنا رقابة وتم التدريب لرفع كفائة الاداء وحدث تطوير فعلى فى هذا القطاع

■ هل هناك خطة لافتتاح فروع جديدة خلال الفترة الزمنية القادمة؟

●● احنا فعلا فى طريقنا لإفتتاح فروع جديدة وسوف يتم قريبا افتتاح فروع فى دمنهور وحلوان وافتتاح فرع قويسنا فى المنطقة الصناعية ونأمل أن تكون فروعنا فى محافظات مصر وجميع المناطق الصناعية.

■ كم يبلغ عدد حجم العمالة فى البنك وهل تم تأهيلهم بالشكل الكافى للنهوض بالقطاع المصرفى وتحقيق تنمية شاملة ؟

●● يبلغ حجم العمالة فى حدود ١٠٥٠يتم عمل دورات تدريبية لهم باستمرار من خلال انشاء ادارات جديدة حققت نتائج أدت الى زيادة التواجد على الساحة فى القطاع المصرفى .

■ كيف تقيم أداء البنوك خلال السنوات الاخيرة الماضية ؟

●● تقييمى لأداء دور البنوك خلال الفترة الانتقالية ، هو يعتبر من عام ٢٠٠٤ حتى الان تم دمج بعض البنوك لتقوية رؤس أموالها لضرورة التزامها باضوابط درجة السيولة فيها وغيرها من العوامل التى جعلت الموقف المالى قوى ، وعن موقف الجهاز المصرفى فى عام ٢٠٠٨ تمكن من عبور الأزمة المالية العالمية كما أنه فى أعقاب ٢٥ يناير أستطاع تلبية إحتياجات الدولة هذا ما حدث فى مصر أما مايحدث خارج مصر فإن هناك بعض البنوك هى التى تحتاج لدعم من الدولة .

ولكن ماحدث فى مصر هو العكس تماما البنوك هى التى كانت تدعم الدولة وتلبية إحتياجات الشعب وللأسف حتى الان الناس لاتعى خطورة زيادة الاستيراد من السلع المستهلكة مثل الشيكولاتة وغيرها حيث يتم استيرادها بالعملة الاجنبية مما يؤدى الى سحب العملة من الاسواق .

كل هذا يؤثر سلبا على السوق المصرى. فهنا نطالب المجتمع التوقف عن شراء السلع الاستهلاكية الى جانب محاولة الضغط على منافذ التهريب حتى يتم حصر السوق الموازية (السوق السوداء) واذا ما استمر هذا الوضع سيظل السوق السوداء موجودة وهذه ليست مسؤلية البنك المركزى بل يرجع هذا لتفعيل دور المجتمع فى تحمل المسؤلية .

ورغم هذا لم يتوقف البنك عن تمويل أى مشروع إستثمارى بل حققنا بنجاح زيادة فى سعر الصرف.

ويرجع هذا لدور الرقابة المستمرة والعمل على تلبية الاحتياجات المصرفية كما نأمل تحسين مناخ الاستثمار والموقف الامنى حتى يعود الاستثمار بقوة

■ هل تحتاج مصر الى صندوق النقد الدولى أم تحتاج الى مجلس تخطيط وطنى حسب مبادرة المؤسسة العربية لرواد التنمية؟

●● مازلت أعيد واكرر أننا فى حاجة الى صندوق النقد الدولى ولكن أحنا عاوزين نقول ان هناك وزارة تخطيط ومؤسسات قائمة بالفعل ولكن تحتاج التفعيل والتنسيق بين القطاعات هذا جانب وما يشترطه صندوق النقد ليست اشتراطات سياسية ولكنها ضرورة لمساعدة المؤسسات المالية .

■ تعقيب سيادتكم على تداعيات مؤتمر المؤسسة العربية لرواد التنمية ودرع التكريم؟

●● انا بشكركم على هذه المساهمة ونأمل أن تكون هناك مؤسسات تتابع هذه القطاعات التنموية وأنا أعتبر أن هذا هو ليس تكريم لى أنا شخصيا ولكنه هو يخص كل أفراد البنك ونسعى للمزيد من الجهد لزيادة فرص التكريم من مؤسسات اخرى تعمل من أجل مصر.

للمرة الثانية القطاع المصرفى ينقذ مصر من الأزمات الاقتصادية

٦٠٠ مليون جنيه قيمة تسوية البنك لعملائه المتعثرين

حافظة إبراهيم - محمد إدريس

بعد تردد الانباء حول خروج " سيتى بنك" من مصر ..

مصرفيون يؤكدون: خروج البنوك الأجنبية من السوق المصرية لن يؤثر على القطاع المصرفى

فى خلال شهر واحد تم بيع أسهم البنك الاهلى سوسيتيه جنرال وبنك بى ان بى باربيا الموجودة فى مصر ولكن دون معرفة اسباب الخروج وتوقع المصرفيون ان يكون اسباب خروج البنوك الاوروبية من السوق المصرية جاء على خلفية الاحداث السياسية التى مرت بها البلاد منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وتدور الايام وبعد مرور سنتين على بيع اسهم تلك البنوك ترددت لشائعات مرة اخرى حول انسحاب " سيتى بنك من السوق المصرية الامر الذى ادى الى حالة من التضارب فى الشارع المصرى ومن ثم نفى مسؤلون البنك ذلك الخبر، ولكن فى نفس الوقت اكد خبراء القطاع المصرفى ذلك الخبر لافتين الى انه تم تصفية عدد من الانشطة الفعلية للبنك مما يؤكد خروجه من مصر ولكنه ينفى الخبر لعدم اثارة البلبلة .

من جانبه اكدت الخبير المصرفية بسنت فهمى خروج سيتى بنك من السوق المصرى مدللة على انه كان قد اعلن منذ وقت سابق عن خروجه من ١١ دولة من بينهما مصر ، مشيرة الى ان هناك عدة اسباب تؤدى الى خروجه فقد توقفت بعض الخدمات والانشطة الفعلية للبنك منها قروض السيارات ولدواعى الربحية وارتفاع نسبة التضخم واخفاض مستوى دخول الافراد الامر الذى جاء بالسلب على المنتجات التى كان يقدمها البنك لعملائه من كروت بلاستيكية وقروض استهلاكية وغيرها من الخدمات المتعددة .

واوضحت فهمى ان حالة مصر السياسية والاقتصادية من اكبر العوامل التى تؤدى الى خروج اى بنك اوروبى او خليجى منها ، فقد حدث الامر فى وقت سابق مع البنك الاهلى سوسيتيه جنرال " بنك قطر الوطنى " ومعه بنك بى ان بى باربيا ، وكانت سوء احوال البلاد الاقتصادية والسياسيةاكبر الاسباب التى دعت الى تخارجهما من السوق المصرية .

واشارت فهمى الى ان السيتى بنك قررالخروج من مصر والاحتفاظ بمكتب يمارس الخدمات والانشطة المصرفية ودعم الخدمات والاستثمارات بين مصر وامريكا نظرا لعدم جدوة الربح فى السوق المصرية وعدم استقرار احوال البلاد .

وفى سياق متصل قال احمد ادم مسؤل البنك الاهلى السابق ان خروج سيتى بنك من مصر او اى بنك اوروبى اخر لن يؤثر على الحالة الاقتصادية للبلاد لا بالسلب او الايجاب فالبنوك الحكومية قادرة على انعاش الحالة الاقتصادية للبلاد وتقديم خدمات فعالة للعملاء ، مشيرا الى انهفى حالة صحة القرار فهو يرجع للبنك وليس لنا الحق فى التدخل فيه فقد سبقته بنوك اخرى وخرجت من مصر ولكن حدوث البلبلة والشائعان حول اسباب الخروج هو امر وارد .

واضاف ادم ان حقوق العملاء من ودائع مصرفية او اموال او غيرها لا داعى للقلق او الخوف عليها فهى محمية بقوانين البنك المركزى المصرى وفى حالة تصفية حسابت السيتى بنك بمصر سيقوم برد ودائع العملاء سواء نقدا او عن طريق الشيكات وفى حالة تخطى الحد الاقصى للسحب فى اليوم سيتم السحب على ايام متعددة وذلك بعد اغلاق الحساب وبالنسبة للودائع فسيتك كسرها دون فرض رسوم كسر على العميل والبنك المركزى هو الضامن لحقوق وودائع عملاء السيتى بنك .

واشار ادم انه بعد ثورة يناير طالبنا من البنك المركزى بعدم التعامل مع البنوك الاجنبية الا من خلال شركات اجنبية براس مال مصرى وذلك لان الفروع تتاثر بالبنك الام فى بلده .

من جانبه قال حمدى عزام نائب رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى ان انشطة سيتى بنك والتى من بينها قروض السيارات متوقفه عن العمل منذ ٥ اشهر وذلك الامر يمهد الطريق لخروجها من السوق المصرية ، مشيرا الى ان البنوك الاجنبية بعد حالة الارهاب التى تعيش فيها البلاد فى تلك الفترة وغيرها من ارتفاع نسبة التضخم يعتبر حالة قلق لها مما يجعلهم ينسحبون من السوق المصرية .

واوضح عزام ان انسحاب السيتى بنك او غيره لن يؤدى اى ضرر على الحالة المصرفية نظرا لان كل تلك البنوك الاوروبية ماهى الا فروع بسيطه للبنك الام ، وقد خرج عدد من المصارف الاجنبية العام الماضى من بينهم الاهلى اليونانى والعربى الافريقى وعمان الوطنى وابو ظبى علاوة على قطر الوطنى وباربيا ولم نلاحظ اى تاثير سلبى على القطاع المصرفى .

واكد عزام على ان سنسمع كل يوم عن خروج بنك اجنبى بسبب الحالة الراهنة للبلاد ولكن تبقى البنوك الحكومية والبنك الام هما المتصدر الوحيد للقطاع المصرفى ويظل قادر على مواجهة اى ظروف تمر بها البلاد دون خوف او قلق.

فهمى : توقف انشطة البنك منذ ٥ اشهر دليل على استعدادها للإنسحاب

خلود صلاح الدين

بعد مناقشة مقترح قانون البنك المركزى الجديد..

خبراء الاقتصاد يشيدون بأهمية اضافة فصل خاص للتمويل الاسلامى.. ويؤكدون: يساهم فى نمو أفضل للسوق المصرية

أعلنت الجمعية العامة للتمويل الاسلامى عن مشاركتها فى مناقشة وتعديل مقترح قاون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وذلك لاضافة فصل خاص بالتمويل الاسلامى للتعامل بالادوات المالية الاسلامية فى السوق المصرية ، جاء ذلك بعد مطالبة من الفئات المختصة بضرورة تعديل قانون البنك المركزى لانشاء مؤشرات للاسهم تتوافق مع الشريعه الاسلامية لقياس اداء الاسهم المتداولة فى البورصة المصرية .

وقالت الدكتورة بسنت فهمى الخبيرة المصرفية ان هناك مطالب بتعديل قانون البنك المركزى واضافة فصل خاص بالتمويل الاسلامى للتعامل بالادوات المالية الاسلامية منذ فترة كبيرة وتسمح للبنوك والمصارف بطرح مزيد من ادوات التمويل الاسلامى التى تتفق مع الشريعة ، مشيرة الى ان ذلك يعمل على زيادة معدلات النمو بشكل افضل .

واضافت فهمى انه لتلافى وقوع اى اخطاء بين ادوات التمويل الاسلامية والادوات التجارية ، لابد من ان تعمل البنوك على فصل القوائم المالية الخاصة بالمعاملات الاسلامية فى ميزانيات مستقلة عن التمويلات التقليدية ، لافتة الى انه لابد من تدشين ادارة خاصة لمراقبة البنوك الاسلامية لدى البنك المركزى .

واشارت فهمى الى ان ادوات التمويل الاسلامى ليست موضوعا جديدا ولكن هناك دائما تباطؤ فى الاستجابة للمطالب ، شأنها فى ذلك شأن موضع الصكوك التى لم تنفذ او نعمل بها حتى الان ، مشيرة الى انه لابد من استكمال المسيرة القانونية والتشريعية للقوانين والانتهاء منها والعمل بها.

فى سياق متصل قال الدكتور محمد البلتاجى رئيس الجمعية المصرية للتمويل الاسلامى اننا بالفعل وجهنا مطالب للبنك المركزى لتعديل القانون بشان اضاف فصل خاص بالتمويل الاسلامى وفصله عن التمويل التقليدى التجارى ، وبالفعل تمت المشاركة من قبل الجمعية فى مناقشة وتعديل المقترح ، مشيدا بالدور الكبير الذى لعبته الجمعية فى هذا امقترح .

واشار البلتاجى الى انه تم الاتفاق على الفصل الخاص بالتمويل الاسلامى المقترح الا انه لم يصدق عليه حتى الان من جانب السلطات التشريعية ، وان الجمعية على تواصل دائم مع الجهات المسؤلة لتساهم فى وضع القوانين الخاصة بادوات التمويل الاسلامى والعمل على تنفيذها والاخذ بها كادوات للتمويل فى السوق المصرية .

واوضح البلتاجى ان هذا مقترح القانون هذا سيعمل على تشجيع الجمهور للمشاركه فى اسهم البورصة المصرية ، حيث ان هناك العديد من الناس يعزف عن المشاركة فيها وذلك بعد تصنيفها الى ثلاث انواع من الشركات " نقيه ومختصة ومختلطة " ، لذلك لابد من البدء فى الية العمل به وتقديم التوعية للمواطنين للمساهمه من جانبهم على الاشتراك فيه .

وقال جوده عبد الخالق الخبير الاقتصادى ان كل هذه القانونين التى تتمثل فى التمويل الاسلامى والعمل بالادوات المالية للتمويل فى السوق المصرية ، ولكن كل هذا كلام يحتاج الى تنفيذ والوصول الى قوانين تساهم فى اعادة الحياة للاقتصاد ، مشيرا الى انه لابد من تفعيل دور الاوقاف التى نفقد بسببها مئات المليارات لسوء ادارتها.

البلتاجى : وجهنا مطالب للبنك المركزى لتعديل القانون بشأن إضافة فصل خاص بالتمويل الإسلامى

خلود صلاح الدين